إرث فلسطين

THE LEGACY OF PALESTINE

حماية أملاك الأوقاف المسيحية في القدس المحتلة

حماية أملاك الأوقاف المسيحية
في القدس المحتلة

نفذت ورقة الموقف هذه مؤسسة الرؤيا الفلسطينية

ضمن مشروع "إرث فلسطين" للمساهمة في الحفاظ على الطابع الفلسطيني والتراث الثقافي للقدس
من خلال تعزيز الهوية الفلسطينية ورفع الشعور بالانتماء لدى الفلسطينيين.

تنفيذ

الرؤيا الفلسطينية
PALESTINIAN VISION

بالشراكة

PASSIA

ACT
آكت لحل النزاعات
Conflict Resolution

بتمويل من

الاتحاد الأوروبي

HEKS EPER

فبراير 2023م

© مؤسسة الرؤيا الفلسطينية

إنَّ هذه المادة لا تعبّر بالضرورة عن آراء ومواقف الممول

مقدمة

تشكل ممتلكات الأوقاف المسيحية غالبية الأوقاف العامة في البلدة القديمة في القدس، حوالي 43% من مساحة المنطقة (باستثناء منطقة الحرم). كما تمتلك بعض الطوائف المسيحية ممتلكات خارج أسوار البلدة القديمة مثل الكنيسة الأرثوذكسية التي لها أوقاف تشكل ما نسبته 17٪ من منطقة القدس الغربية[1]. وهذا يجعل هذه الممتلكات ذات أهمية كبيرة، ويساعد في فهم المساعي المستمرة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي للاستيلاء عليها، بالإضافة إلى صفقات الفساد والبيع من قبل الأوصياء القانونيين المزعومين لهذه الممتلكات. فكلاهما يهدد الوجود المسيحي في القدس، الذي يمثل جزءًا لا يتجزأ من تراث المدينة التاريخي والديني والثقافي. وبناءً عليه، فإن ورقة الموقف هذه، ستسلط الضوء على الشكل الرئيسي للتحديات التي تواجه هذه الممتلكات، وتدعو الجهات المسؤولة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المسيحيين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومحاسبة المنتهكين، وذلك بعد تناول وضع الأوقاف المسيحية في القدس والجهات المسؤولة عن إدارتها.

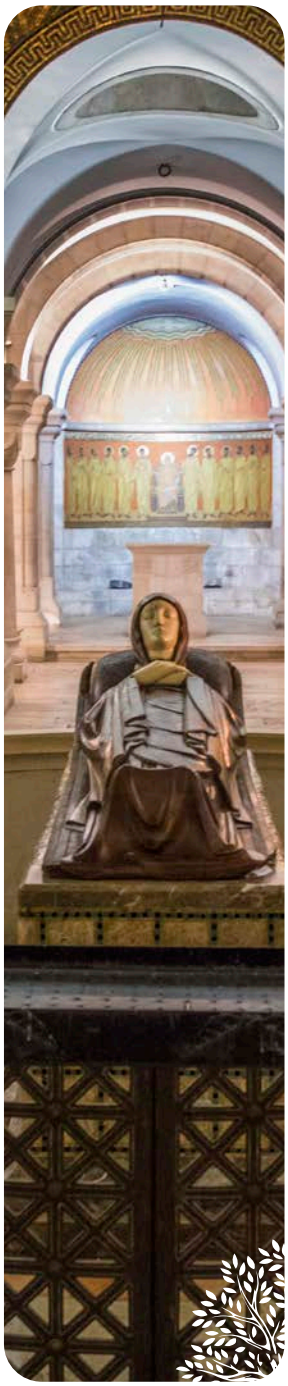

ما هي الأوقاف المسيحية؟

يمكن تعريف «الوقف» أو الأوقاف (جمع) على أنه «أصل منتفع مستمر طالما تم الحفاظ على مبدأه» [2]؛ فهو يحوّل الموارد من الاستهلاك والملكية الفردية إلى أصول إنتاجية لتوفير إما حق الانتفاع أو الإيرادات للاستخدام المستقبلي من قبل الأفراد أو المجموعات اعتمادًا على «مواصفات» الاستخدام التي يوفرها الواقف. يعود تأسيس الوقف في القدس إلى العصر الأيوبي[3] (1187). خلال تلك الفترة، تم استخدام ممتلكات الوقف إما للأغراض الدينية، أو للأعمال ذات الأهداف الخيرية، بينما ظهر في مرحلة لاحقة الوقف العائلي، الذي يعتبر حاليًا شكلاً أساسيًا من أشكال الوقف. كما أن الأوقاف غير قابلة للتصرف إلى الأبد، ويحرم بيعها ووهبها كهدية أو إرث[4].

وعموماً، فإن الأوقاف المسيحية تخضع لنفس الإطار الأساسي للأوقاف الأخرى من حيث مكوناتها وشروطها وأنواعها. يمكن أن يكون الوقف المسيحي عام / خيري بما في ذلك الوقف المخصص للأغراض الدينية -على الرغم من أن بعض الطوائف تحدد خصائص للخدمة الدينية كنوع منفصل من الوقف - أو الوقف العائلي (الذري) [5]. تُستخدم الأوقاف المسيحية العامة في البلدة القديمة في القدس- إلى حد كبير- لأغراض تجارية (62٪) ، وأغراض سكنية (30٪) ، بينما (4.7٪) مخصصة للأغراض التعليمية[6].

ومن بين الشروط المطبقة بالتساوي إثبات الملكية، والقيود المفروضة على بيع أو تبادل العقارات المسجلة كأوقاف، ما لم تكن في ظل شروط محددة يجب أن توافق عليها المحكمة المختصة، ويجب شراء وقف آخر بنفس الأصل ليحل محل القديم[7]. علاوة على ذلك، تتفق جميع الطوائف المسيحية على «ضرورة الالتزام بشروط الواقف بطريقة لا تؤدي إلى انتهاكات قانونية أو دينية»[8].

أصبحت أهمية الأوقاف أكثر وضوحا مع سقوط القدس تحت حكم الأنظمة الاستعمارية، وعلى الأخص تحت الاحتلال الإسرائيلي. تقليديا، يمكن استخدام الوقف لحماية نقل الملكية إلى طرف آخر غير الأوصياء عليه لأن الملكية تكون

1) إبراهيم، علي، الأوقاف المسيحيّة في القدس في مهبّ التسريب من جديد، تشرين الثاني 2017 https://alquds-city.com/index.php?s=articles&id=577
2) كهف، منذر. «تمويل تطوير أملاك الأوقاف» آذار 1998–صفحة 4 http://monzer.kahf.com/papers/english/FINANCING_AWQAF.pdf
3) تعمري، س، «الوقف في البلدة القديمة في القدس،» الفصل 25؛ صفحة 493 https://yplus.ps/wp-content/uploads/202101//Tamari-Salim-Waqf-Endowments-in-the-Old-City-of-Jerusalem-Changing-Status-and-Archival-Sources.pdf
4) هيثم سليمان، النزاع على أملاك الوقف في القدس. الاختصاصات المتنازع عليها بين المحاكم المدنية والشرعية، «المجلة الإلكترونية للقانون الإسلامي والشرق الأوسط، المجلد 3، 2015، جامعة زيورخ، ص 98 https://www.zora.uzh.ch/id/eprint/1125301//Conflict%20over%20Waqf%20property%20in%20Jerusalem.pdf
5) الحنيطي، أ.، (تموز / يوليو 2022)، الوضع القانوني للأوقاف المسيحية، الإطار القانوني للأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، Palvision، ص. 42.
6) تعمري، س، «الوقف في البلدة القديمة في القدس،» الفصل 25؛ صفحة 502 https://yplus.ps/wp-content/uploads/202101//Tamari-Salim-Waqf-Endowments-in-the-Old-City-of-Jerusalem-Changing-Status-and-Archival-Sources.pdf
7) الحنيطي، أ.، (تموز / يوليو 2022)، الوضع القانوني للأوقاف المسيحية، الإطار القانوني للأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، Palvision، ص. 43.
8) المرجع نفسه

صالحة فقط إذا تم إنشاؤها بشكل نهائي ودائم. وبالتالي، فإن لديهم سقف أعلى من الممتلكات المملوكة للقطاع الخاص عندما يتعلق الأمر بنقل الممتلكات وبيعها ومصادرتها وحلها. خلال الانتداب البريطاني، استخدم الفلسطينيون أملاك الوقف كرادع ضد بيع الأراضي لليهود، وبين عام 1967 - عندما احتلت إسرائيل القدس ، وعام 1990 ، تم تسجيل (90) عقارًا جديدًا كأوقاف[9].

إدارة الأوقاف المسيحية:

منذ عام 1917، تم وضع كل من الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس تحت وصاية المملكة الأردنية الهاشمية بهدف الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن للمدينة، والتي لم تتأثر بفك ارتباط الأردن عن الضفة الغربية عام 1998. [10] حاليا، تمارس الأردن سلطتها الإدارية على مؤسسات الوقف من خلال وزارة الأوقاف في عمان[11]، ومن خلال الهيئة الملكية لشؤون القدس. وتولت السلطة الفلسطينية، التي تشكلت عام 1994، مسؤولية التنسيق والتواصل مع المملكة الهاشمية، من خلال الرئيس الفلسطيني - محمود عباس في الوقت الحالي، ومن خلال «اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس في فلسطين[12]».

ومع ذلك، فإن الأوقاف المسيحية، التي تديرها الكنائس بشكل مباشر، تتمتع باستقلالية أكبر من الأوقاف الإسلامية من حيث الالتزام بالقوانين الأردنية في تنظيم نظمها الشرعية الدينية، كجزء من الوصاية الهاشمية. الاستثناء الوحيد هي الكنيسة الأرثوذكسية؛ فالقانون الأساسي المنظم للبطريركية هو القانون الأردني والمشار إليه في نص الاتفاقية لعام 2013 بين الملك عبد الله الثاني والرئيس عباس[13]، والتي أشاد بها البطريرك اليوناني[14].

في 11 تموز 1908، صدر القانون الأساسي للثورة التركية، والذي نص من خلال المادة 111 على إنشاء مجالس مستقلة لكل طائفة مسيحية أو منطقة. كما حدد الحكم صلاحيات المجلس، وهي إدارة شؤون الأوقاف من خلال ضمان تخصيص إيرادات الوقف، والالتزام بالشروط التي يضعها الواقف أو القضية الخيرية التي يخدمها. [15]

في عام 2014، منحت الأردن الطوائف المسيحية، من خلال قانون مجالس الطوائف المسيحية رقم (28)، سلطة إنشاء «محاكم كنسية» خاصة بها لإدارة الشؤون الداخلية والقضايا الواقعة ضمن اختصاصها، بما في ذلك الأوقاف. هناك 11 طائفة معترف بها رسميًا[16]، لكل منها محاكمها الكنسية وقوانينها الملزمة للأعضاء جمهور المؤمنين المنتمين إلى تلك الكنيسة[17].

يختلف التسلسل الهرمي الذي يحكم كل طائفة مسيحية ويتجاوز وصاية الأردن. على سبيل المثال، في حالة الطائفة الكاثوليكية، فإن «الوصي العام الأعلى» للوقف هو البابا الذي يشغل منصب رئيس دولة الفاتيكان[18]. أما في حالة الكنيسة الأرثوذكسية، فإن البطريرك هو الحاكم الأعلى، الذي يتم اختياره داخليًا من قبل المجمع المقدس، بشرط القيام بإبلاغ رئيس الوزراء الأردني، من خلال وزير الداخلية[19].

بعبارة أخرى، تعتبر إدارة الوقف المسيحي أمرًا معقدًا يتضمن أطرافًا متعددة ذات مسؤوليات متفاوتة تختلف باختلاف كل طائفة.

---

9) هيثم سليمان، النزاع على أملاك الوقف في القدس. الاختصاصات المتنازع عليها بين المحاكم المدنية والشرعية، «المجلة الإلكترونية للقانون الإسلامي والشرق الأوسط، المجلد 3، 2015، جامعة زيورخ، ص 104 https://www.zora.uzh.ch/id/eprint/1125301//Conflict%20over%20Waqf%20property%20in%20Jerusalem.pdf

10) معهد آل البيت الملكي للفكر الإسلامي (2020) الوصاية الهاشمية للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس 1917-2020 م. https://www.aalalbayt.org/wp-content/uploads/202007//WhitePaper_Jerusalem_3rdEd_web.pdf

11) هيثم سليمان، النزاع على أملاك الوقف في القدس. الاختصاصات المتنازع عليها بين المحاكم المدنية والشرعية، «المجلة الإلكترونية للقانون الإسلامي والشرق الأوسط، المجلد 3، 2015، جامعة زيورخ، ص 104 https://www.zora.uzh.ch/id/eprint/1125301//Conflict%20over%20Waqf%20property%20in%20Jerusalem.pdf

12) الرئيس: سنبقى يداً واحدة للحفاظ على القدس وأراضي الأوقاف فيها. الحياة. (2017 ، 18 ديسمبر).. الرئيس: سنبقى يداً واحدة للحفاظ على القدس وأراضي الأوقاف فيها-الحياة الجديدة

13) https://content.ecf.org.il/files/M00950_JordanPLOJerusalem2013English.pdf

14) معهد آل البيت الملكي للفكر الإسلامي (2020) الوصاية الهاشمية للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس 1917-2020 م. ص75 https://www.aalalbayt.org/wp-content/uploads/202007//WhitePaper_Jerusalem_3rdEd_web.pdf

15) دير ماتوسيان، ب. (بدون تاريخ). الثورة التركية الفتية وتأثيرها على السياسة الدينية في القدس (1908-1912). معهد الدراسات الفلسطينية. https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/jq-articles/40_The_Young_Turk_11_0.pdf، الصفحة25

16) السفارة الأردنية https://jo.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/34/JORDAN-2021-INTERNATIONAL-RELIGIOUS-FREEDOM-REPORT.pdf ، الأردن 2021 ، تقرير الحرية الدينية الدولي ، صفحة 4

17) الحنيطي، أ.، (تموز / يوليو 2022)، الوضع القانوني للأوقاف المسيحية، الإطار القانوني للأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، Palvision، ص. 41.

18) الحنيطي، أ.، (تموز / يوليو 2022)، الوضع القانوني للأوقاف المسيحية، الإطار القانوني للأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، Palvision، ص.45.

19) ديوان التشريع والرأي، قانون رقم (27) لسنة (1958) قانون بطريركية الروم الأرثوذكس في القدس، الفصل السادس، المادة 18. https://www.unifr.ch/orthodoxia/de/assets/public/files/Dokumentation/Synodality/Jerusalem_Statutes.pdf

نزع الصفة العربية عن الكنائس المسيحية في القدس

منذ الحكم العثماني، تم استبعاد المسيحيين الفلسطينيين-بشكل ممنهج ومن خلال التشريعات القانونية -من أن يكونوا جزءًا من المجالس ذات السلطة لإدارة شؤون الكنيسة بما في ذلك الأوقاف. وبدى ذلك جليّاً في حالة الكنيسة الأرثوذكسية. فحتى عام 1534، كان بطاركة القدس من رجال الدين العرب الأرثوذكس الأصليين الساكنين في البلاد. بعد ذلك، أسس الراهب اليوناني جرمانوس من جزيرة بيلوبونيز اليونانية "أخوية القبر المقدس»، والتي أصبحت الهيئة الإدارية الدائمة للكنيسة الأرثوذكسية المكونة من المطارنة، ورؤساء الأساقفة، والأساقفة، والأرشمندريت، والرهبان الكهنة، إلخ، وما زالت قائمة حتى يومنا هذا. خلال فترة حكمه كبطريرك التي استمرت 30 عامًا، أصدر جرمانوس قانونًا ينص على أنه لا يمكن ترقية غير اليونانيين إلى رتبة أسقف، بل إنه ضمن أن خليفته سيكون يونانيًا[20].. واليوم، للأسف، لا يزال البطريرك يونانيًا، وعلى الرغم من وجود أساقفة فلسطينيين، إلا أنهم إما مستبعدون من الأخوية والسينودس[21] ، أو يتم إبعادهم للخدمة في اليونان.

استمرت القوانين خلال فترات الحكم المتعاقبة في فلسطين في دعم الدور اليوناني بشكل عام، ودور البطريرك بشكل خاص، وتعزيز الإدارة الحصرية للأوقاف من قبل البطريرك، مع تعزيز الإصرار على عدم تمثيل الفلسطينيين في المجالس واللجان المسؤولة في البت في شؤون الكنيسة، وبالتالي استدامة ما يشير إليه البعض بـ «القضية القومية الأرثوذكسية»[22]..

اعتبر العرب الأرثوذكس أن الحكم المذكور أعلاه (المادة 111) من القانون الأساسي للثورة التركية فرصة لاستعادة السلطة من اليونانيين، ومع ذلك لم تأخذ الحكومة المركزية في اسطنبول العديد من مطالبهم بعين الاعتبار. وبدلاً من ذلك، دعمت التغييرات الموافق عليها - المُعلن عنها رسميًا في مرسوم عثماني صدر عام 1910 – في أغلبها أخوية القبر المقدس[23].

في عام 1958، أعطى قانون بطريركية القدس للروم الأرثوذكس (القانون رقم 27 لعام 1958)، بناءً على التشريع الأردني، صلاحيات إدارية عليا للبطريرك لتشكيل المجلس وفقًا لمصالحه الخاصة، وتحديد أوضاع ونوعية خدمات المناصب المختلفة لرجال الدين الأرثوذكس، وإدارة جميع أنواع الممتلكات الوقفية التابعة بشكل مباشر للبطريرك في المجمع، بما في ذلك التصرف فيها[24]. وفقًا للمادة 27، فإن عزل البطريرك أو إقالته يتطلب موافقة (أ) ثلثي أعضاء المجمع المقدس (ب) ثلثي الكهنة المتزوجين الذين يحق لهم المشاركة في انتخاب البطريرك، على أن يبلغ القرار الذي تم التوصل إليه إلى رئيس الوزراء الأردني ووزير الداخلية للمصادقة النهائية عليه[25].

لا يزال هذا القانون ساري المفعول حتى يومنا هذا، ويمكن اعتباره ركيزة أساسية في تمكين التحديات التي تواجه الممتلكات المسيحية، وعلى وجه التحديد، صفقات البيع والإيجار غير القانونية بسبب إساءة استخدام البطريرك لهذه السلطات العليا والتصرف بطريقة مخالفة لمصلحة الفلسطينيين المسيحيين كشعب في معركة حامية الوطيس لحماية أرضهم من احتلال طويل الأمد، بما في ذلك استبعادهم من المجالس الإدارية للبطريركية.

التحديات التي تواجه الأوقاف المسيحية في القدس المحتلة

التحديات الداخلية: صفقات استيلاء (بيع أو نقل ملكية غير قانوني).

بينما تختلف القوانين بين مختلف الطوائف المسيحية، إلا أن هناك إجماع عام على حظر بيع أو تبادل الأوقاف[26]؛ ولا يُسمح إلا بإيجار طويل الأمد لأغراض الاستثمار[27]. ومع ذلك، فقد ثبت أن هذا الأخير يمثل إشكالية بل ويهدد صمود الفلسطينيين في القدس، لأنه يعادل في معظم الحالات عملية بيع. وهذا ينطبق بشكل خاص على أملاك الكنيسة الأرثوذكسية، التي تمتلك الحصة الأكبر من الأوقاف في البلدة القديمة، وهو دليل واضح على الصراع الذي ما يزال قائماً داخل التسلسل الهرمي الكنسي حيث يتم الإقصاء المتعمد للفلسطينيين من المجلس وإدارة شؤون الكنيسة – في مقابل السلطات العليا الممنوحة للبطريرك والأخوية.

---

20) المرجع نفسه

21) الهيئة الحاكمة العليا لبطريركية القدس للروم الأرثوذكس وأخوية القبر المقدس

22) الحنيطي، أ.، (تموز / يوليو 2022)، الوضع القانوني للأوقاف المسيحية، الإطار القانوني للأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، Palvision، ص44.

23) دير ماتوسيان، ب. (بدون تاريخ). الثورة التركية الفتية وتأثيرها على السياسة الدينية في القدس (1908-1912). معهد الدراسات الفلسطينية. https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/jq-articles/40_The_Young_Turk_11_0.pdf

24) الحنيطي، أ.، (تموز / يوليو 2022)، الوضع القانوني للأوقاف المسيحية، الإطار القانوني للأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، Palvision، ص44.

25) ديوان التشريع والرأي، قانون رقم (27) لسنة (1958) قانون بطريركية الروم الأرثوذكس في القدس https://www.unifr.ch/orthodoxia/de/assets/public/files/Dokumentation/Synodality/Jerusalem_Statutes.pdf

26) الحنيطي، أ.، (تموز / يوليو 2022)، الوضع القانوني للأوقاف المسيحية، الإطار القانوني للأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، ص46-48.

27) هنية محمود. «بالوثائق .. غطاء سياسي لصفقات» الكنيسة «بالقدس.» الرسالة نت، الرسالة 30 ديسمبر 2017 بالوثائق.. غطاء سياسي لصفقات «الكنيسة» بالقدس - الرسالة نت.

الأرض التي بني عليها الكنيست الإسرائيلي هي في الأصل وقف مسيحي تابع لبطريركية القدس الأرثوذكسية. في عام 1952، تم تأجيرها للسلطات الإسرائيلية لمدة 99 عامًا مع تجديد تلقائي كما ينص عليه العقد؛ إيذاناً بأول خرق لقوانين الأوقاف. يحاول صندوق أرض إسرائيل حاليًا طلب عقد إيجار للأرض لمدة 999 عامًا[28].

في عام 2004، ادعت المنظمة الاستيطانية اليمينية عطيرت كوهنيم أنها استأجرت أملاكا عائدة للكنيسة من بطريرك الروم الأرثوذكس السابق إيرينيوس الأول ، لمدة 99 عامًا. كانت هذه العقارات هي فندق البتراء والإمبريال في باب الخليل بما في ذلك 27 متجرًا داخل مباني الفندق[29]. تتمتع هذه المباني التاريخية بموقع استراتيجي حيث تطل على ساحة عمر بن الخطاب من الجنوب، والبلدة القديمة بأكملها (بما في ذلك المسجد الأقصى وكنيسة القيامة) من الجانب الشرقي. وبسبب الاستياء العارم على المستوى المحلي، تم فصل البطريرك في 7 مايو 2005، ومنذ ذلك الحين، لم تتوقف الجهود المبذولة لإلغاء الصفقة[30].

بينما يدعي البطريرك الحالي الذي خلفه، ثيوفيلوس الثالث، أنه يتخذ إجراءات للتراجع عن الصفقة والطعن في قرار محكمة القدس المركزية بمنح هذه الممتلكات المسيحية للمستوطنين الإسرائيليين، إلا أن هناك مزاعم تفيد بأنه هو نفسه متورط في عدد كبير من عمليات النقل والبيع وصفقات التأجير طويلة الأمد، وتدعي بعض المصادر[31] أنه قام بتجديد عقد الإيجار عقب توليه لمنصبه.

إن عدد الصفقات المقدرة «المبرمة» بين الكنيسة، وتحديداً بطريركها ومجلسها الرئيسي، وسلطات الاحتلال الإسرائيلي، مقلق للغاية. يقال إن هناك 22 صفقة تقدر بأكثر من 400 ألف دونم، تشمل مواقع أثرية مهمة مثل المدرج الروماني في سبسطية وباب الخليل. حيث تم «بيعها» أو «تأجيرها» بسعر زهيد لا يتجاوز مائة مليون دولار[32].

الجهود المحلية المكرسة لمكافحة هذه المشكلة:

إن إسكات المحاولات ضد من يتحدثون عن هذه القضية أصبح بالأمر المعتاد. حيث واجه مطارنة فلسطينيون من أمثال عطالله حنا ومانويل مسلم خفضًا في رواتبهم بسبب نشاطهم، وموقفهم السياسي من الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك معارضة عمليات بيع وتأجير الأوقاف[33].

28) الحنيطي، أ.، (تموز / يوليو 2022)، الوضع القانوني للأوقاف المسيحية، الإطار القانوني للأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، Palvision، ص. 47.

29) تمارا نصار «محكمة إسرائيلية تمنح مستوطنين ممتلكات كنيسة القدس». الانتفاضة الإلكترونية 3 يوليو 2020. https://electronicintifada.net/blogs/tamara-nassar/israeli-court-awards-jerusalem-church-properties-settlers.

30) المرجع نفسه

31) ناصر اللحام، لماذا لا تطرد السلطة والاردن بطريرك اليونان الروم الارثوذكس، 2017 https://www.maannews.net/articles/920665.html

32) هنية محمود. «بالوثائق.. غطاء سياسي لصفقات» الكنيسة «بالقدس.» الرسالة نت، الرسالة 30 ديسمبر 2017 بالوثائق.. غطاء سياسي لصفقات «الكنيسة» بالقدس - الرسالة نت.

33) Palestine Chronicle، «أنباء عن طرد المطران عطالله حنا بسبب موقفه المناهض للاحتلال.» ، 5 كانون الأول (ديسمبر) 2016 https://www.palestinechronicle.com/archbishop-atallah-hanna-reportedly-fired-for-anti-occupation-stance-2/.

كما سبق وذكرنا، ليس هناك أي عرف كنسي يسمح بمحاسبة البطريرك، إلا من قبل مجلسه الخاص، المكون من أشخاص يدينون له بالولاء المطلق، وبالتالي فإن محاسبته يصبح أمرا بعيد المنال.

من بين المحاولات التي بادر بها المجتمع المسيحي الفلسطيني لتحميل البطريرك اليوناني الحالي، ثيوفيلوس الثالث، المسؤولية في الفشل في حماية الممتلكات المسيحية، احتجاجات ترفض دخوله إلى الكنائس المحلية خلال الأعياد/ القداديس.

وعلى مستوى أعلى من الجهود المبذولة في سبيل تحقيق أي مساءلة، تم تقديم طلب إلى النيابة العامة في رام الله ، للتحقيق مع البطريرك اليوناني كيريوس ثيوفيلوس الثالث، على خلفية تسريب أراضي وممتلكات كنسية. لكنهم رفضوا بحجة «معارضة ذلك للمبدأ»[34]. بالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل عدد من اللجان المحلية على مر السنين مهمتها حماية الأوقاف وإضفاء الصبغة العربية على الكنيسة الأرثوذكسية.

إن تأثير هذه الصفقات ليس محصورا بالمسيحيين الفلسطينيين فحسب، فهي تهدد صمود الفلسطينيين في القدس بشكل عام. كما أنها تقوض القانون الدولي الملزم كترتيبات الوضع الراهن والقرارات المتعلقة بالحاجة إلى حماية التراث التاريخي والثقافي والديني للقدس، فضلاً عن الحقوق الأساسية للسكان المحتلين.

التهديد الإسرائيلي

بالإضافة إلى استفادة إسرائيل، القوة المحتلة، من الغياب شبه الكامل لسلطة المسيحيين الفلسطينيين على إدارة أوقافهم في القدس المحتلة، فإنها تمارس أيضا إجراءاتها الاستيطانية الاستعمارية للسيطرة على ممتلكاتهم. ومنها مصادرة الأوقاف عن طريق:

- إعلان المنطقة المقام عليها الوقف «منطقة أمنية» للاستخدام العسكري.
- إعلان الأوقاف كممتلكات مهجورة (متروكة) إذا كان المتولي أو القائم بأعمال تصريفها غائبًا، بموجب القانون الإسرائيلي.
- إعلان العقار الموقوف كوقف «ميري»، وبالتالي اعتباره «وقفاً غير صحيح»[35].

يتم فرض هذه الإجراءات ضمن سياق استعماري استيطاني يهدف إلى مصادرة الأراضي في الأراضي المحتلة من خلال التطبيق المنهجي للقوانين وسياسات تقسيم المناطق التي تهدف إلى تغيير الوضع الجغرافي والديمغرافي للقدس بما يتعارض مع القانون الدولي المعمول به في سياق الاحتلال.

مثال على ذلك، المخطط الاستيطاني الذي تم تجميده مؤخرًا والذي كان من المفترض أن تنفذه سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية في منطقة جبل الزيتون، كجزء من مشروع «حديقة أسوار القدس الوطنية» الذي بدأ في سبعينيات القرن الماضي. ويهدد هذا المخطط 12 موقعًا تاريخيًا مسيحيًا (بالأخص كنائس) تابعا للطوائف الأرثوذكسية والأرمنية والكاثوليكية، فضلاً عن عدد من الأوقاف والممتلكات الخاصة. حيث تخطط سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية لمصادرة 68 فدانا (275 دونما)، مع مساحة كبيرة معلنة «كأراضي دولة»[36]. وجاء تجميد القرار نتيجة احتجاجات واعتراضات محلية، تمثلت بشكل رئيسي في رسالة مشتركة قدمها رئيس بطاركة الكنائس المذكورة أعلاه إلى وزيرة حماية البيئة في سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمار زاندبرغ[37].

إلا أنه، و كما أثبتت التجارب السابقة مرارًا وتكرارًا، فإن تجميد القرار - في هذه الحالة قرار الاستيلاء على الأرض- غالبًا ما يعني انتظار وقت أكثر ملاءمة لتنفيذ مخططهم الاستيطاني الاستعماري، أو تنفيذه تدريجيا بشكل أكثر خفية. صرح خليل التفكجي، مدير الخرائط في جمعية الدراسات العربية في القدس، أن مشروع الحديقة هو في الواقع جزء من «خطة هنري كيندال لتقسيم المناطق» التي تم وضعها خلال فترة الانتداب البريطاني في فلسطين. ويهدف إلى «تحويل السفوح الغربية لجبل الزيتون إلى مساحات خضراء يُمنع الفلسطينيون من البناء عليها»[38].

علاوة على ذلك، فإن الولاية القضائية الإسرائيلية تميز ضد الفلسطينيين وتستثمر جميع مواردها للحكم لصالح المستوطنين الإسرائيليين، كما هو الحال بالنسبة لقضايا الأوقاف المسيحية، سواء كانت محكمة الصلح، أو محكمة العدل العليا، إلخ. فإن الأحكام تكون دائما في صالح المستوطنين الإسرائيليين، أو سلطات الاحتلال. بالأضافة، تحاول سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ سنوات تمرير قانون في الكنيست يمنح الحكومة الإسرائيلية الحق في مصادرة الأراضي المؤجرة لها أو تجديد عقود الإيجار للمدة التي تراها مناسبة دون موافقة المالك[39].

34) المرجع نفسه
35) https://yplus.ps/wp-content/uploads/202101//Tamari-Salim-Waqf-Endowments-in-the-Old-City-of-Jerusalem-Changing-Status-and-Archival-Sources.pdf (صفحة 502 (من كتاب (pdf تعمري، س، «الوقف في البلدة القديمة في القدس،» صفحة 8 (نسخة
36) https://www.al-monitor.com/originals/202203//jerusalem-churches-fight-new-settlement-plan . تغريد علي «كنائس القدس تحارب خطة الاستيطان الجديدة». المونيتور 11 مارس 2022
37) https://www.vaticannews.va/en/church/news/202202-/park-plan-on-mount-of-olives-suspended-after-churches-protest.html. تعليق خطة بناء حديقة في جبل الزيتون بعد احتجاج الكنائس «. فاتيكان نيوز ، 22 فبراير 2022
38) https://www.al-monitor.com/originals/202203//jerusalem-churches-fight-new-settlement-plan . تغريد علي «كنائس القدس تحارب خطة الاستيطان الجديدة». المونيتور 11 مارس 2022
39) http://www.rasseen.com/art.php?id=175466b574171a7afc2c2a23b797e470b95ecdf7 منذر حدادين «رد حدادين على خروب» رصين، 27 نوفمبر 2016

إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني باحترام القوانين المطبقة في الأراضي التي تسيطر عليها[40]، وفي هذه الحالة تشمل أولًا، الإطار القانوني للوقف، المنبثق عن الوضع الراهن المعترف به باعتباره «قانونًا دوليًا ملزمًا»، وثانياً قوانين كنسية بإجماع محلي وممارسات معمول بها منذ عقود. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لأنظمة لاهاي (المادة 56)، فإن ممتلكات البلديات والمؤسسات [الكنائس في هذه الحالة] المخصصة للدين والأعمال الخيرية والتعليم والفنون والعلوم، يجب أن تعامل كملكية خاصة حتى لو كانت ممتلكات دولة. نتيجة لذلك، يحظر الاستيلاء على هذه الممتلكات أو تدميرها[41]. (تم اضافة التأكيدات.)

خلاصة

بينما يتعرض جميع الفلسطينيون لخطر التهجير القسري والتشريد ومصادرة الأراضي / الممتلكات، ولكن المسيحيين كأقلية حالية[42] يتعرضون لتهديد خطير بفقدان تراثهم وحقهم في تقرير المصير وحقهم في الوجود في القدس. إن الانتهاكات ضد الأوقاف المسيحية تضر أيضًا بتراث القدس كمدينة مدرجة في قائمة التراث العالمي، وبالتالي يجب أن تكون غير قابلة للتجزئة. أخيرًا، يُحظر على إسرائيل، بصفتها سلطة احتلال ، إجراء أي تغيير في الأراضي المحتلة ، لأنها تدعم محاولات الضم. وبالمثل، يجب ضمان إدارة ممتلكات الأوقاف المسيحية لتكون منسجمة مع القانون الملزم والإجماع الذي ينظمها، أو تعديل ما يحتاج لتعديل، مع ضمان المساءلة.

40) المادة 43 من أنظمة لاهاي
41) قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني، المادة 56 من أنظمة لاهاي https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/hague-conv-iv-1907/regulations-art-56#:~:text=56-,Art.,be%20treated%20as%20private%20property.
42) في عام 1922، كان المسيحيون يمثلون 25٪ من السكان في القدس، وهم اليوم يشكلون أقل من 2٪.

وعلى إثر جميع ما تم ذكره فإن مؤسسة الرؤيا الفلسطينية توصي بما يلي:

دعوة الملك عبد الله الثاني ، بصفته الوصي على الأماكن المقدسة في القدس ، إلى:

- التعاون مع اللجان المحلية الفلسطينية مثل «المجلس المركزي الأرثوذكسي» للتحقيق في الحالات الموثقة التي تنتهك الوضع الراهن والقوانين الكنسية التي تم وضعها لحماية المقدسات المسيحية وممتلكات الأوقاف.
- اتخاذ إجراءات جادة ضد المتورطين في سوء إدارة الممتلكات المسيحية، بما في ذلك تأجيرها لمنظمات استطانية إسرائيلية.
- تعديل قانون بطريركية القدس للروم الأرثوذكس رقم 27 لعام 1958 بطريقة تمكن الفلسطينيين من أن يكونوا جزءًا من الهيئات الإدارية للكنيسة، أي أخوية القبر المقدس والمجمع المقدس، وأن يُسمح بانتخابهم كبطاركة، مع إلغاء أي قانون تمييزي آخر ضدهم.

دعوة الهيئات التشريعية الأردنية ووزير الخارجية والمغتربين إلى:

- الانتباه بشكل خاص إلى المصطلحات المستخدمة في اللوائح القانونية أو عند الإشارة إلى الكنيسة الأرثوذكسية بشكل عام؛ بأنها أرثوذكسية فقط وليست «يونانية».
- تمثيل المسيحيين الفلسطينيين في المحافل والساحات الدولية، وفقًا للوصاية الهاشمية المتعلقة بشؤون الأوقاف المسيحية[43].

دعوة السلطة الفلسطينية إلى:

- اتخاذ موقف سياسي جاد بما في ذلك رفع توصية باستبدال البطريرك إذا لزم الأمر.
- تفعيل المجلس التشريعي والالتزام بكل من الكوتا المسيحية وسن قوانين عقابية ضد مخالفي قوانين الأوقاف المسيحية ومبدأ الحماية.

دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى:

- إدانة جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات التي عليها، والتي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والديمغرافي للقدس، واعتبارها باطلة.
- الامتناع عن الدعم أو التمويل المباشر أو تسهيل الأنشطة الاستيطانية الاستعمارية مثل الحديقة الوطنية في القدس التي تعمل على مصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية بشكل عام والممتلكات المسيحية بشكل خاص.
- تقديم الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، للتجمعات الفلسطينية المحلية التي تعمل بلا هوادة لحماية ممتلكاتها على المستوى القانوني والمجتمعي.
- الضغط على كل من السلطة الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية للالتزام بمسؤولياتهما، والاستثمار في تعزيز آليات الحماية المتعلقة بالأوقاف المسيحية في القدس.

دعوة الحكومة اليونانية إلى:

- الامتناع عن تقديم الدعم المالي للإجراءات المقترحة من قبل الهيئة الإدارية الحالية للكنيسة الأرثوذكسية التي تفيد منظمات الاستيطانية، وفرض عقوبات على من ثبت تورطهم.

---

43) معهد آل البيت الملكي للفكر الإسلامي (2020) الوصاية الهاشمية للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس 1917-2020 م. ص77 https://www.aalalbayt.org/wp-content/uploads/202007//WhitePaper_Jerusalem_3rdEd_web.pdf

Palestinian Vision Organisation
Al-Rashid St. Jerusalem Arab Chamber of
Commerce Building - Jerusalem

Tel: 02-6285080 | info@palvision.ps | www.palvision.ps

palestinian.vision | PalestinianVision | pal_vision

palvision2014 | pal-vision